

المخططات البلدية للتنمية ودورها في دعم التنمية المحلية

أ. بوقناديل محمد

أ. قديد ياقوت

أستاذ مساعد بجامعة المسيلة

أستاذة مساعدة بجامعة المسيلة

Email: Mohammed.boukndil@yahoo.fr

Email: Kadid.yakout@gmail.com

أ. بن مصطفى عبد القادر

أستاذ مساعد بالمركز الجامعي - عين تموشنت -

الملخص:

تعدّ الجزائر إحدى البلدان التي انتهجت النظام المركزي القائم على أساس التخطيط في المجالات السياسية الاقتصادية والإدارية، إلا أن عيوب هذا النظام بدأت تتراكم وتعرقل سير برامجها التنموية، مما أدى بها إلى إعادة النظر في وسائل جديدة تحقق بها تنمية مستقرة ومستدامة، لذلك اتخذت الدولة النظام اللامركزي بديلا؛ لتأخذ بعين الاعتبار متطلبات كل منطقة وإمكانياتها الخاصة، كما أن تطبيق هذا النظام في تسيير شؤون الدولة يجعل للجماعات المحلية دورا كبيرا في التكفل بحاجات الأفراد والاهتمام بتطلعاتهم، ومن ثم تحقيق تنمية محلية شاملة، والتي تعد الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الدولة بوجه عام والجماعات المحلية بوجه خاص، وتعد اللامركزية الإستراتيجية الفعالة في دفع عجلة التنمية على المستوى الوطني والمحلي، وهذا ما يتطلب توفير الموارد المالية التي تمثل مظهرا من مظاهر الاستقلال المالي للجماعات المحلية لبلوغ التنمية، إلا أن الإدارة المحلية في الجزائر تعاني العجز في ذلك؛ مما يعيقها في مواجهة البرامج التنموية العديدة والموكلة لها، ومن جهة أخرى يؤدي إلى عدم استقلاليتها المالية، وبالتالي تبقى دائما خاضعة لإعانات الدولة.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، التنمية المحلية،

Résumé

L'Algérie est l'un des pays qui ont adopté après son indépendance le système central politiquement, économiquement et administrativement basé sur la planification centrale, mais très vite, les inconvénient de ce système ont commencés a s'accumuler et entraver le cours de leurs programmes de développement qui les a obligés à reconsidérer les moyens d'intervention afin de parvenir au développement stable et durable, où elle a choisie une politique d'un nouveau système qui prend en compte les exigences et les possibilités de chaque région séparément ; pour cela, l'application de ce système dans la gestion des affaires de l'Etat rend aux collectivités locales un rôle majeur dans la mise en disposition des besoins des individus et de la prise en conscience de leurs aspirations, se qui mène à la réalisation du développement local qui considère comme l'objectif principal visé par l'État en général et par les collectivités locales en particulier ; la décentralisation est la stratégie la plus efficace dans la promotion du développement au niveau national et local , ce qui nécessite la mise en disposition des ressources financières qu'elle est l'une des caractéristiques de l'indépendance financière des collectivités locales en faveur du développement , mais en réalité l'administration locale en Algérie souffre en déficit budgétaire qui empêche la réalisation des programmes de développement d'une part, et d'autre part conduit à la dépendance financière, et reste donc toujours soumis à des subventions de l'Etat .

Mot clés : collectivités collectives, développement local

المقدمة:

تعتبر الجماعات الإقليمية الهيئة القاعدية لهرم الدولة، وهي الأرضية الأساسية التي يتركز عليها الحكم، نظرا لدورها الفاعل في تقريب الإدارة من المواطن، بما يسمح تنمية المجتمع وتحقيق رفاهيته؛ ذلك أن عملها يستند إلى مبدأ اللامركزية الذي يعطي للجماعات الإقليمية مجموعة من المهام والاختصاصات من أجل سهولة التسيير وسرعة اتخاذ القرارات على المستوى المحلي بعيدا عن سيطرة الإدارة المركزية، مع ربط هذه الاختصاصات والمهام بتحقيق السياسات والأهداف الإنمائية على المستوى القومي للدولة.

ومن أجل تحقيق تنمية شاملة يتطلب توفير الاعتمادات المالية اللازمة لذلك، إلا أن التصرف في مالية الجماعات المحلية جزء لا يتجزأ من مالية الدولة لذلك تعد المالية المحلية فرعا من فروع المالية العامة، وهذا ما يجعلها تابعة لها، بالرغم من وجود اللامركزية التي تعتبر من أهم الوسائل المسخرة للجماعات الإقليمية، لتحقيق التنمية المحلية، ويتضح هذا جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت لها بعد إصلاح القوانين المؤطرة للبلدية و الولاية "10 / 11 و 07/12" على الترتيب، كما تقاس فعاليتها بمدى قدرتها على أداء المهام المنوطة بها على أتم حال وإشباع حاجات المجتمع بما يضمن مزيدا من الرفاهية لهم.

الإشكالية: "كيف يمكن أن تساهم المخططات البلدية للتنمية في تحقيق التنمية المحلية؟".

و للإجابة على الإشكالية المطروحة ومعالجة الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور كانت كالتالي:

المحور الأول: نظام الإدارة المحلية في الجزائر

المحور الثاني: التنمية المحلية

المحور الثالث: دراسة ميدانية لدور الجباية المحلية في التنمية

المحلية لإحدى بلديات ولاية تلمسان.

I- نظام الجماعات المحلية :

تعد الجماعات المحلية الصورة المباشرة للامركزية الإقليمية أو المحلية والتي تعني قيام السلطات المركزية بمنح أو التخلي بجزء من اختصاصاتها، "صلاحياتها" إلى جزء من إقليمها الجغرافي في إدارة المرافق والمصالح المحلية، مع تمتعها بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ويتجسد هذا في الجزائر من خلال البلدية والولاية، ولكن هذه الاستقلالية لا تعني إعفاء تلك المحليات ولا بأي صورة من الصور من ممارسة الحكومة المركزية لنشاط الرقابة والإشراف عليها.

I-1- البلدية:

عرفها المشرع الجزائري على أنها: "الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وأضفى عليها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي¹، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية²، وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة تهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن، وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطن وتحسينه³.

¹ - المادة 01 من القانون رقم (11 - 10) المؤرخ في 03 جويلية 2011 ، الجريدة الرسمية رقم 37

² - المادة 02 القانون رقم (11 - 10) المؤرخ في 03 جويلية 2011 ، الجريدة الرسمية رقم 37

³ - المادة 03 القانون رقم (11 - 10) المؤرخ في 03 جويلية 2011 ، الجريدة الرسمية رقم 37

I-2- الولاية:

تعرف الولاية أنها الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة، وتتدخل الولاية في كل مجالات الاختصاص المخولة لها¹.

تنشأ الولاية بموجب قانون يحدد اسم الولاية ومركزها الإداري، والتعديل في حدودها الإقليمية يتم بموجب مرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الداخلية، وباقتراح من المجلس الشعبي الولائي.

I-3- خصائص الجماعات المحلية:

هناك عدة خصائص تمتاز بها الجماعات المحلية في الجزائر أهمها:

- الاستقلالية الإدارية والقانونية: والذي ينتج عنه الاعتراف بالشخصية المعنوية، كما تمكنها هذه الخاصية بخلق أجهزتها وقوانينها التي تحدد مجالات تدخلها، وتكسيبها حق الامتلاك لحقوق أخرى، بالمقابل تحملها مجموعة من الواجبات والمسؤوليات وتوزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية، لكن يتم ذلك تحت رقابة وإشراف من السلطات المركزية للدولة.

و لهذه الاستقلالية عدد من المزايا يمكن إيجازها فيما يلي²:

- تخفيف العبء عن الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.
- تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.
- تحسين التكفل برغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المركزية.
- تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن

¹ - المادة 1 من القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية.

² - عوابدي عمار، مبدأ الديمقراطية الإدارية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1981، ص46.

في تسيير شؤونه العمومية المحلية.

- **الاستقلالية المالية:** والمقصود منها وجود موارد مالية خاصة بها ومستقلة عن الذمة المالية للدولة، تحصلها من أجل استعمالها في أداء المهام المنوط بها في تحقيق التنمية المحلية وممارسة وظائفها .

وزيادة على ذلك هناك عدم التركيز التي أنشأها المشرع الجزائري إلى جانب الولاية والبلدية والمجسدة في الدائرة، والتي تعد حلقة وصل بين البلدية والولاية؛ فهي مقاطعة إدارية تنشأ وتُعن حدودها حسب القانون رقم 02/81 المؤرخ في 14 فيفري 1981، كما تتولى الدائرة المصادقة على مداورات المجلس الشعبي البلدي، وتنشيط متابعة عمل البلديات وإنشاء المؤسسات لغرض تحقيق التنمية.

I-4- الصلاحيات المخولة لهما :

تساهم الولاية مع الدولة في¹:

- إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
- حماية البيئة وكذا ترقية الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.
- أما فيما يخص البلدية، فالمجلس الشعبي البلدي يتولى إدارة الشؤون العامة للبلدية، من خلال مداوراته في مختلف الميادين المتعلقة بحياة المواطنين في إقليم البلدية، ويساهم بصفة خاصة إلى جانب الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم، والتنمية الثقافية، والأمن والحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.

¹ - المواد 01 و 15 من القانون رقم (11 - 10) المؤرخ في 03 جويلية 2011، الجريدة الرسمية

I-5- ميزانية البلدية:

حسب المادة 179 من القانون رقم 10_11 المتعلق بالبلدية تحتوي ميزانية البلدية على قسمين، " قسم التسيير، قسم التجهيز والاستثمار" وينقسم كل قسم إلى إيرادات ونفقات متوازنة وجوباً .

أولاً: جانب نفقات

النفقة هي استعمال هيئة عامة لمبلغ من النقود أو هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام، بقصد إشباع الحاجات العامة¹. وتقوم الجماعات المحلية بعملية الإنفاق من أجل تسيير مصالحها وتقديم الخدمات الضرورية لمجموع الأفراد.

- **نفقات التسيير:** وهي التي تسمح للجماعات المحلية بتسيير مصالحها، وتتعلق أيضاً بأجور المستخدمين و نفقات الإدارة العامة و الأعباء الاجتماعية وبصفة عامة كل النفقات التي تسمح باستمرارية المرفق العام.

- **نفقات التجهيز والاستثمار:** تضع الجماعات المحلية كل سنة برنامج للتجهيز العمومي يخص كل العمليات المالية بما فيها شراء التجهيزات، ويتم تنفيذها عن طريق رخص تأتيها من وزارة المالية.

ثانياً: جانب الإيرادات

أدى الإصلاح الضريبي لسنة 1992 إلى الفصل بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية وباعتبار أن الموارد الجبائية المحلية تمثل عنصراً هاماً من عناصر الاستقلال المالي المحلي، فإن ضعف الموارد المحلية المالية للجماعات المحلية يؤدي إلى عدم الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، وهنا نشير إلى أن هذه الجباية لا

¹ - عبد الكريم صادق بركات، يونس أحمد البطريق حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، الدار الجامعية، 1986، ص61

تؤثر مباشرة في ميزانية الدولة من خلال زيادة أو تقليص في الدعم الممنوح للجماعات المحلية من ميزانية الدولة، وقد حددتها المادة 195 من القانون البلدي و قسمتها إلى إيرادات التسيير والتجهيز.

- **إيرادات التسيير:** تتكون من ناتج الموارد الجبائية المرخص بتحصيلها لفائدة البلديات بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما، المساهمات وناتج التسيير الممنوح من الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، رسوم وحقوق ومقابل الخدمات المرخص بها بموجب القوانين والتنظيمات، ناتج ومداخل أملاك البلدية.

- **إيرادات التجهيز والاستثمار:** يخصص لتغطية نفقات قسم التجهيز والاستثمار ما يلي: الاقتطاع من إيرادات التسيير المنصوص عليها في المادة 198، ناتج الاستغلال لامتياز المرافق العمومية البلدية الفاضل المحقق عن المصالح العمومية المسيرة في شكل مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري، ناتج المساهمات في رأس المال، ناتج القروض المأذون بها وإعانات الدولة والولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية، ناتج التملك، الهبات والوصايا المقبولة وجميع الإيرادات المؤقتة أو الظرفية.

II - التنمية المحلية:

تعد التنمية المحلية جزء من التنمية؛ فهي تكملها وتساهم في تحقيقها حيث تسعى إلى إحداث تغيرات في كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية... إلا أنه يهتم بالشؤون المحلية ويحصر نشاطه في الأقاليم والمجتمعات المحلية، ويتركز جهوده لتطويرها وترقيتها بعيدا عن التدخلات المركزية، والتي ينحصر مهامها في المراقبة والإشراف، ويمكن أن تعرفها على أنها: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، للارتقاء

بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، وثقافيا وحصريا، من منظور تحسين الحياة لسكان تلك المجتمعات، في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية، وفي منظومة شاملة ومتكاملة¹. "العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجياته وأهدافه" وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياتها مع إزاء الثقة والرغبة في العمل "مقابل التعاون والتضامن المجتمع"².

II - 1- أهمية التنمية المحلية:

تتمثل أهمية التنمية المحلية في النقاط التالية:

- السماح للإدارة المحلية بتلبية حاجات أفرادها وإيجاد "الحلول المناسبة لجزء من مشاكلها العجلة" بحكم طابع كل منطقة".
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية؛ مما يساعد نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة، إلى حالة المشاركة الفعالة.
- تنمية قدرات القيادة المحلية مع تضاعف إحساسها بالمسؤولية.
- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية من الإبداع، والاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.

أما على المستوى الكلي فتتجلى أهميتها في ما يلي:

- استكمال مهمة التنمية الوطنية الشاملة على المستوى المحلي.
- تحقيق مبدأ التوازن بين جميع أقاليم البلاد.
- الحد من الهجرات الداخلية بين الإقليم؛ وذلك بتوفير مناصب الشغل وضرورة الحياة في المناطق المعزولة.

¹ عبد المجيد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، مصر، الدار الجامعية، 2001 ص13.

² - أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية، مصر، المكتبة الجامعية الحديثة، 2002، ص: 303

- تعزيز روح العمل الجماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة
للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا¹.

II - 2- مجالات التنمية المحلية:

تشمل التنمية المحلية عدة مجالات يمكن إيجازها فيما يلي:

- التنمية الاقتصادية:

ويقصد بها تحريك وتنشيط الاقتصاد القومي، من خلال زيادة القدرة
الاقتصادية، مع ضرورة استخدام كافة الموارد بهدف تشجيع الإشهار.

- التنمية الاجتماعية:

يقصد بها الارتفاع في الجانب الاجتماعي، من خلال تبني سياسات
اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر
وخاصة في المجتمعات المحلية، من خلال توليد فرص العمل، والقيام
بأنشطة لتنمية المجتمع، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة
والحد من انتشار الآفات الاجتماعية. كما تطمح التنمية الاجتماعية إلى
تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المناطق التي تعاني من
الفقر، من خلال القيام ببرامج تنمية مختلفة، وتشمل قطاع التعليم
والصحة والبيئة².

- التنمية السياسية:

تعتبر من الجوانب الأساسية للتنمية باعتبارها الأساس في تحقيق العمل
الانموي حيث تتمثل في تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشاكلهم
بوضوح، وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه
التحديات والمشاكل بأسلوب عملي وواقعي، ولهذا تسعى الدول النامية

¹ - خالد فتوح، الاستثمار ودوره في التنمية المحلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص
تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2010، ص: 85

² - موسى اللوزي، التنمية الادارية، دار النشر والتوزيع، عمان، ص: 28.

إلى إقامة نظام سياسي قادر على التعبير على أداء القطاعات العريضة من أبناء المجتمع¹.

III- مسؤولية الجماعات المحلية اتجاه التنمية:

يمكن حصر مسؤوليات الجماعات المحلية اتجاه التنمية فيما يلي:

III- 1- المخططات البلدية للتنمية PCD:

تعرف المخططات البلدية للتنمية على أنها مجموعة من الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للبلدية بتقدير، وتجسيد سياساتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية²، ويشمل البرنامج التجهيز العمومي التابع للمخططات التنموية البلدية لرخصة برنامج شاملة حسب الولاية، يبلغها الوزير المكلف بالميزانية بعد استشارة الوزير المكلف بالجماعات الإقليمية، ويتمحور هذا البرنامج حول الأعمال ذات الأولوية في التنمية ومنها على وجه الخصوص "التزود بماء الشرب والتطهير والطرق والشبكات وفك العزلة" تعد هذا البرنامج المصالح الولائية المختصة بعد استشارة المصالح التقنية المحلية المعنية، تم توزع طبقا للقانون حسب الباب والبلدية المتواجدة بالولاية مع تفضيل البلديات المحرومة لا سيما في المناطق الواجب ترقيتها³.

كل مشروع تعتزم الدولة انجازه على تراب البلدية يجب أن يحصل على الموافقة القبلية للمجلس الشعبي البلدي ولهذا الغرض يمكن للبلدية أن تطلب تقديم أي وثيقة من شأنها تساعدها في معرفة طبيعة المشروع

¹ - موسى اللوزي المرجع نفسه، ص 29.

² - المرسوم رقم 136/73 المؤرخ في 1973/08/09 المتعلق بشروط تسيير و تنفيذ المخططات البلدية للتنمية

³ - المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 يوليو 1998 و المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز.

و محتواه و آثاره¹، كما انه كل اقتراح من البلدية لتسجيل أي عملية في المخطط الوطني للتنمية يجب ان تسبقه دراسة تتعلق تتعلق بالخصوص بما يلي²:

- ✓ إمكانية انجاز المشروع و صلاحياته،
- ✓ تقدير الكلفة تقديراً صحيحاً،
- ✓ إمكانية التمويل و إجراءاته و كفاءته،
- ✓ المردودية الاقتصادية للمشاريع ذات الطابع الإنتاجي،
- ✓ المصلحة الاجتماعية للمشاريع ذات الطابع غير الإنتاجي،
- ✓ طبيعة البرامج المرافقة التي تترتب عن الاستثمار وانعكاساتها على البيئة،
- ✓ آجال الانجاز والنتائج المرجوة.

III - 2- المخططات القطاعية للتنمية:

عملاً بمبدأ اللامركزية في إدارة الشؤون العامة للمواطن وتحقيق رغباتهم فضلاً على المساهمة في تفعيل التنمية، يقوم المجلس الشعبي الولائي بإعداد مخطط التنمية على المدى المتوسط يبين الأهداف، والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة، في إطار مشاريع الدولة وللبرامج البلدية للتنمية. ويعتمد هذا المخطط كإطار الترقية، والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية يناقشه المجلس الولائي ويبيدي اقتراحاته بشأنه³.

¹ - كريم بريقي، دور الجماعات المحلية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، "دراسة حالة ولاية المدية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة المدية 2009-2010، ص: 52

² - المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 81-380 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 الذي يحدد صلاحيات البلدية و الولاية و اختصاصاتها في قطاع التخطيط و التهيئة العمرانية.

³ - المادة 80 من القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية.

يتم تحضير المخطط القطاعي غير الممركز للتنمية من طرف المجلس الشعبي الولائي، والذي يصادق عليه بعد ذلك ثم يخضع لدراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التنفيذية على مستوى مديرية التخطيط بعد المصادقة عليه يُبعث إلى وزارة المالية، التي تقوم بدورها بدراسته والمصادقة عليه، ثم تقوم بتحرير رخص البرامج واعتمادات الدفع؛ حيث يعتبر هذا الإجراء بمثابة ترخيص الولاية للشروع في تطبيق وتنفيذ برامجها التنموية.

تسجل البرامج القطاعية غير الممركزة باسم الوالي، والذي يسهر على تنفيذها عن طريق اعتمادات الدفع التي تخصص من طرف وزير المالية، والتي حسب المادة 19 من الرسوم التنفيذية رقم 98-277 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، تخضع عملية تنفيذ المخطط الولائي للتنمية حسب المرسوم الرئاسي رقم 03-301 المؤرخ في 2003/09/11 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، وبالأخص المادة الخامسة منه، ويقوم الوالي بتشكيل اللجنة الولائية للصفقات العمومية

III - 3 - برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE :

أطلق هذا البرنامج رئيس الجمهورية بموجب المادة 230 من القانون 01-21 المتضمن قانون المالية لسنة 2003 وقد تم فتح حساب التخصيص الخاص رقم 108 203 من أجل تنفيذ المشاريع التي تدخل ضمن هذا البرنامج الذي خص له مبلغ إجمالي قدره 525 مليار دينار جزائري.

III - 4 - الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا:

أسس هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-486 سنة 2006 بهدف محاربة الهوية في التنمية ولمساعدة ولايات الهضاب العليا في الالتحاق بالمدن الساحلية، ويهدف هذا الصندوق إلى:

- التمويل الكلي أو الجزئي لبرامج ومشاريع البنى التحتية لتنمية مناطق الهضاب العليا.

- التمويل المؤقت للبرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا.

- دعم الاستثمارات الإنتاجية في مناطق الهضاب.

III-5- الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب :

جاء تأسيس هذا الصندوق من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكان الجنوب الجزائري، وتسيير موارد هذا الصندوق بحساب التخصيص الخاص رقم 089 - 302

IV- دراسة لواقع الجباية المحلية و دورها في التنمية المحلية في بلدية "فلاوسن" :

سوف يتم دراسة واقع التنمية المحلية لإحدى بلديات ولاية تلمسان "فلاوسن" من خلال تحليل مختلف الموارد الجبائية التي تعتمد عليها البلدية لتغطية نفقاتها وتمويل مشاريعها التنموية. وأهم العراقيل التي تواجه الجباية المحلية.

V-1- الإمكانيات الاقتصادية:

تعتمد فلاوسن على النشاط الفلاحي بالنظر إلى خصوبة أراضيها واعتماد معظم سكانها على الفلاحة كمصدر لقوتهم اليومي؛ حيث تبلغ الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 6517 هكتار منها 5213 هكتار تابعة للخواص منها 396 هكتار مسقية، و 1171 هكتار مغروسة من أشجار الزيتون والبرتقال،... بالإضافة إلى اعتماد سكان المنطقة على زراعة الخضر بوجود واد تافنة الذي يعتبر من أكبر الوديان الذي يضم مئات البيوت البلاستيكية.

V-2- الامكانيات الاجتماعية والثقافية:

تحتوي بلدية على أكاديمية وثانوية، بالإضافة إلى مركز للتكوين المهني 4 مساجد 04 ملاعب رياضية، أما في ما يخص شبكة النقل والمواصلات فبعض الأحيان غير صالحة، أما المياه الصالحة للشرب فمتوفرة نوعا ما بحكم الطابع المناخي للمنطقة، أما الوضع الأمني فكان سيئا في التسعينات ولكن في السنوات الأخيرة قد تحسن.

الجدول رقم (01): تطور نفقات التشغيل والتجهيز لبلدية فلاوسن

الوحدة (10) 6^{دج}

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	المجموع
2003	27,14	20,64	47,77
2004	31,12	11,66	42,77
2005	34 ,68	7,38	42,05
2006	33,21	21,86	55,06
2007	38,30	34,33	72,63
2008	51 ,68	28,04	79,72
2009	78,63	27.02	105.65

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق من مصلحة المالية والمحاسبة.

نظرا للدور التنموي الذي تقوم به البلدية متماشيا مع الأوضاع المحيطة بها، عرفت نفقاتها نموا هائلا؛ حيث نلاحظ من الجدول رقم 01، أن نفقات البلدية في تطور مستمر من سنة إلى أخرى، ولهذا قد سجلت قيمتها في 2003 بـ 47,77 مليون دج. لتصل في سنة 2009 حوالي 105,65 مليون دج. وقد ترجع هذه الزيادة إلى عدة أسباب تتمثل في ما يلي :

- اتساع نطاق البلدية وحجم المهام الملقاة على عاتقها، خاصة في السنوات الأخيرة،

- المأساة الوطنية مما دفع بسكان الريف النزوح نحو البلدية؛ مما أدى إلى زيادة المطالب واحتياجات المواطنين، والذي تبعه زيادة في الأعباء،

- تدخل البلدية في شتى المجالات؛ كالإعانات المقدمة للفئات المحتاجة ومساعدتها، وخاصة في مجال الصحة والشغل،
- تحمل البلدية نفقات غير تابعة لها؛ كترميم المدارس وإصلاح الطرق.

الجدول رقم (02) : تطور إيرادات البلدية

الوحدة (10)⁶دج

المجموع	إيرادات التجهيز	إيرادات التسيير	السنة
53,56	26,42	27,14	2003
51,10	18,40	32,70	2004
46,83	13,62	33,21	2005
71,79	38,77	33,03	2006
75,20	29,14	46,06	2007
106,79	39,83	66,96	2008
105,65	27,02	78,63	2009

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق من مصلحة المالية والمحاسبة.

نلاحظ من الجدول رقم 02 أن الإيرادات هي الأخرى عرفت قفزة نوعية خاصة في السنوات الأخيرة 2007-2008-2009 ،والذي نتج عن اتساع نشاط البلدية وتعدد مجالات تدخلها، ورغم ذلك إلا أنها لا تزال تواجه عجزا في تمويل بعض المشاريع الاستثمارية، مما يدفعها إلى الاستعانة بالنفقات التي تبرمجها الدولة في إطار برامج مخططات البلدية للتنمية.

الجدول رقم (03) : تطور الإيرادات المالية

الوحدة (10)⁶دج

السنة	الإيرادات الجبائية	مدا خيل الممتلكات	المجموع
2003	3,44	0,31	3,75
2004	3,44	1,98	5,42
2005	2,00	0,23	2,23
2006	1,59	0,16	1,75
2007	3,25	0,07	3,32
2008	4,21	0,43	4,64
2009	4,10	0,63	4,73

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق من مصلحة المالية والمحاسبة.

نلاحظ من الجدول رقم 03 نلاحظ أن مداخيل الممتلكات تساهم بنسب قليلة في التمويل مقارنة بالإيرادات الجبائية؛ حيث بلغت 0,5% سنة 2003. وبلغت أعلى قيمة لها سنة 2004 بنسبة 3.8% من إجمالي الإيرادات، أما الإيرادات الجبائية فتعد ذات أهمية؛ إذ بلغت أكبر قيمة لها في سنة 2008 بقيمة 4,21 مليون دج.

الجدول رقم (04) : تطور المداخل الجبائية خلال الفترة 2009-2003

الوحدة (10)⁶دج

السنة	الرسم على النشاط المهني	الرسم العقاري	الرسم على القيمة المضافة	المجموع
2003	0,40	0,25	0,58	1,23
2004	0,40	0,25	0,58	1,23
2005	1,05	0,20	0,07	1,32
2006	1,14	0,20	0,43	1,77
2007	0,97	0,22	0,13	1,32
2008	2,86	0,11	0,27	3,24
2009	2,84	0,61	0,43	3,88

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق من مصلحة المالية والمحاسبة.

يلاحظ من الجدول أن الرسم على النشاط المهني TAP يحتل النسبة الأكبر من مجموع الجباية المحلية، خاصة في السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة؛ حيث وصلت نسبته من المجموع الكلي للجباية وهو ما يعادل 73,22% في سنة 2009.

وهذا ما يدل على أهمية مدا خيل هذا الرسم بالنسبة للبلدية. أما فيما يخص الرسم العقاري TF نلاحظ أن مداخله لا تساهم إلا بشكل قليل مقارنة بالضرائب الأخرى ماعدا سنة 2009، بحيث قد سجل نسبة أكبر من السنوات السابقة من الفترة المدروسة بحوالي 15,63% من المجموع الكلي للجباية. وهذا ما يدل على ضعف جباية هذه الضريبة، والسبب في ذلك قد يرجع إلى ضعف مداخيل ممتلكات البلدية، وانخفاض الأسعار المطابقة، وعدم تلائم الأسعار مع القيمة التجارية للمكان، وهذا كله يرجع إلى ضعف النشاط التجاري والصناعي على مستوى البلدية. وفيما يخص الرسم على القيمة المضافة فمساهماتها في الدخل الجبائي على العموم أحسن من الرسم العقاري .

V-4- دور البلدية في دعم المسار التنموي:

بالرغم من ضعف النشاط الاقتصادي، وعدم وجود حركة في الميدان الصناعي والتجاري إلا أن بلدية "فلاوسن" بفعل مواردها الجبائية استطاعت أن تساهم ولو بالقليل في دعم عجلة التنمية من خلال المشاريع التنموية المدعمة ذاتيا، ومن المشاريع التي حصلت في سنة 2009 مدونة على الجدول التالي :

الجدول رقم (05): المشاريع الممولة ذاتيا من طرف البلدية المسجلة سنة 2009

تعيين المشروع	قيمة المشروع (10) دج
تهيئة عمرانية عبر البلدية	0,51
تجديد وتهيئة شبكة الماء الشرب	1,42
تهيئة وبناء حائط للمقبرة	0,50
إنجاز مذبحة بالبلدية	0,45
اقتناء مضخة ولوازم شبكة الماء والصرف الصحي	0,50

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق من مصلحة المالية والمحاسبة.

كخلاصة يمكن القول أنه بفضل الجباية المحلية تستطيع كل بلدية مثل بلدية "فلاوسن" الزيادة والتوسع في نشاطها من خلال القيام بمجموعة من المشاريع؛ والتي تعود بالفائدة والمنفعة العامة والخاصة بالدرجة الأولى للمواطنين وذلك من حيث تحسين المستوى المعيشي، وخلق مناصب الشغل، والتقليل من البطالة على مستوى البلدية، وتوفير الرعاية الصحية، وضمان الحق في التعليم من خلال بناء وترميم المدارس...

وهذا ما يساعد على النشاط الاقتصادي والاجتماعي وظهور التنمية المحلية ومن تم التنمية الوطنية .

الخاتمة:

إن اهتمام السلطات العمومية بالتنمية المحلية وإعطاء فرص التسيير المحلي نوعا من المرونة، مع توفير المناخ الملائم بإمكانه أن يعطي ثمارا سريعة، و تنافسا تنمويا بين مختلف الجماعات المحلية في الوطن. كما أن التنمية القاعدية للبلاد يجب أن تتجسد في الرقعة الجغرافية العريضة للوطن من خلال قيادته القاعدية؛ البلدية والولاية.

وعلى المدى المتوسط والبعيد، يسمح هذا الاتجاه ببروز كفاءات تحقق الكثير من الأهداف الاقتصادية التي تحاول كل الدول النامية الوصول إليها كالإكتفاء الذاتي في الضروريات و تطوير الصناعات المتوسطة. بالإضافة إلى كل ذلك، فإن أكبر ثروة يجب الاعتناء بها- كأساس للتنمية- هي الطاقة البشرية؛ فالعنصر البشري هو مصدر الثروات. أما المؤهلات الأساسية للعنصر البشري فهي الإيمان بالمبادئ والعمل على توظيفها، بالإضافة إلى الكفاءة في شتى المجالات، كما تعد التنمية المحلية العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجمهور الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا، وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية، و هي إذن عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية، تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي للحكومة وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية.

ومن أجل تحقيق ونجاح الخطط الإستراتيجية التنموية، أصبح في الوقت الحالي أمر مرهون بدور الجباية المحلية التي تعتبر من المصادر الأكثر

تمويلا لميزانية الجماعات المحلية، وفي ظل الظروف الراهنة، يتطلب التسيير العقلاني والأمثل في الشؤون الاقتصادية والمالية للجماعات المحلية، وبالتالي هي ملزمة بأن تبذل كل الجهد للتحكم في استعمال مواردها وتقليص نفقاتها.

ولهذا من الاستراتيجيات التي تساعد تبني هذا النوع من الاستغلال ضبط وتدقيق في الإيرادات الجبائية، مما يسمح بدعم المسار التنموي لأي بلدية أو ولاية، وهذا ما يحقق الأهداف المرجوة؛ كتحسين المستوى المعيشي للمواطن؛ وإشباعه لحاجياته الأساسية؛ وزيادة الدخل. ومن هنا تتحقق التنمية المحلية، وتظهر التنمية الشاملة.

قائمة المراجع:

- أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية، مصر، المكتبة الجامعية الحديثة، 2002.
- عوابدي عمار، مبدأ الديمقراطية الإدارية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1981.
- عبد الكريم صادق بركات، يونس أحمد البطريق حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، الدار الجامعية، 1986.
- عبد المجيد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، مصر الدار الجامعية، 2001.
- موسى اللوزي، التنمية الادارية، دار النشر والتوزيع، عمان.
- خالد فتوح، الاستثمار ودوره في التنمية المحلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2010.

- كريم يرقى، دور الجماعات المحلية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، "دراسة حالة ولاية المدية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة المدية 2009-2010.
- القانون رقم (11 - 10) المؤرخ في 03 جويلية 2011، الجريدة الرسمية رقم 37 .
- القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية.
- المرسوم رقم 136/73 المؤرخ في 09/08/1973 المتعلق بشروط تسيير و تنفيذ المخططات البلدية للتنمية
- المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 يوليو 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز .
- المرسوم التنفيذي رقم 81-380 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 الذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتها في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية.